



المنتدى العربي الثاني حول
سياسات الاستثمار في البنيات التحتية والشراكات
بين القطاعين العام والخاص
مراكش - 16 و 17 أبريل 2012

كلمة السيد نزار بركة
وزير الاقتصاد والمالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرات السيدات والسادة؛

● إنه لشرفٌ كبيرٌ لي أن أفتتح أشغال هذا المنتدى الإقليمي، الذي تنظمه مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة لها والبنك الإسلامي للتنمية، بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، حول سياسات الاستثمار في البنيات التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص في الوطن العربي؛

● ويطيب لي بهذه المناسبة أن أرحب بضيوف المملكة المغربية الكرام، أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول الشقيقة، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، وفعاليات عالم الأعمال والاستثمار، الذين لبوا دعوتنا مشكورين للمشاركة بخبراتهم وتجارب بلدانهم وانتظارات شعوبهم، في أشغال هذا المنتدى الهام الذي يشكل فرصة لتسليط الضوء على السياسات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإبراز الدور الهام الذي تلعبه الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى دول المنطقة في إنجاز البنيات التحتية والخدمات الأساسية، وكذا تدارس سبل تطوير والارتقاء بالتجارب الوطنية المعتمدة،

ومواجهة التحديات التمويلية المترتبة عن الأزمة العالمية في إطار التوجهات والإمكانات المتاحة ضمن البرامج الإقليمية والإندماجية الموجهة لفائدة العالم العربي؛

حضرات السيدات والسادة؛

● لا يخفى عنكم أن المملكة المغربية قد انخرطت منذ حوالي عقدٍ ونصف من الزمن في أورش إصلاحية كبرى مدعّمة باستراتيجيات قطاعية ومشاريع مُهيكلّة وسياسات اجتماعية ترمي إلى تقوية إنتاجية وتنافسية الاقتصاد، وخلق فرص الشغل، وتنويع مصادر النمو، وتحسين مناخ الأعمال، وتسريع وتيرة التنمية البشرية والترايبية؛

● وفي إطار هذه الأورش المفتوحة، وبهدف جعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير، ضاعفت بلادنا الجهود المبذولة من أجل تحديث البنى التحتية، وخاصة من خلال توسيع شبكة الطرق السيارة، ومواصلة إنجاز برنامج الطرق السريعة، وتوسيع الشبكة السككية، وتأهيل الموانئ، وتهيئة المطارات، وبناء السدود، وإنجاز مركبات الطاقة الشمسية والريحية، والمشاريع الكبرى للتنمية الحضرية، والمشاريع الإنتاجية في مجال الفوسفاط ومشتقاته؛

• وهذا علاوة على استهداف العالم القروي ببرامج مندمجة من أجل تسريع وتيرة إنجاز البنيات التحتية الضرورية وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية، خاصة فيما يتعلق بالطرق والكهرباء والماء والتطهير السائل والاتصالات؛

• وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستثمار العمومي يسجل ارتفاعا متواصلا ومطردا في السنوات الماضية، بحيث انتقل من حوالي 82 مليار درهم سنة 2007 إلى 188 مليار درهم برسم سنة 2012، وهو الأمر الذي يؤكد أن بلادنا عاقدة العزم على مواصلة وتطوير الجهود الاستثمارية العمومية من أجل تعميم وتحديث مختلف البنيات التحتية وتوفير التجهيزات الأساسية للمواطنين والمواطنات في مختلف ربوع المملكة.

• وكما تعلمون، فقد اعتمدت المملكة المغربية، في منتصف سنة 2011، دستورا جديدا يواكب حاجيات وانتظارات المواطنين والمواطنات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ بحيث تم تكريس الخيار الديمقراطي وأسس دولة القانون والمؤسسات وتوسيع منظومة الحقوق والحريات، وتعزيز آليات الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

• وهذا، فضلا عن ترسيخ الدستور الجديد للاختيارات الاقتصادية والتنموية للمملكة المبنية على المبادرة الحرة والشفافية والمنافسة والشراكة مع الفاعلين، والتوزيع

العادل والمنصف لثمار النمو بين مختلف الفئات والجهات، من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتعزيز التماسك الاجتماعي؛

● وفي هذا السياق، أكدت حكومة المملكة المغربية في برنامجها الحكومي الذي حظي بثقة مجلس النواب أواخر شهر يناير الماضي (2012) على المضي في نهج تسريع وتيرة الأوراش الكبرى ذات العلاقة بإنجاز البنيات التحتية وخلص فرص الشغل، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق مقاربة جديدة تقوم على الحكامة الجيدة والشفافية وتحديد المسؤوليات والالتزام بدفاتر التحملات، من أجل دعم الثقة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والرفع من جاذبية الاستثمارات رؤوس الأموال؛

حضرات السيدات والسادة؛

● لقد راکمت بلادنا منذ سنة 2006 تجارب إيجابية سواء بالنسبة لعقود الامتياز المتعلقة بالتدبير المفوض للمرافق العامة خاصة في مجالات النقل الحضري وتوزيع الماء والكهرباء والتطهير، وفي القوانين المنظمة لبعض القطاعات كالموائى والماء، أو فيما يتعلق بمجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات إنتاج الطاقة الكهربائية والري وغيرها؛

● وحتى يتسنى لبلادنا تقوية تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في ميادين تتسم بالأولوية وذات بعد استراتيجي كما هو الشأن بالنسبة لمخططي الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، فإن الحكومة تنكب حالياً على وضع إطار قانوني لهذه الشراكة وفق مقاربة تشاركية مع القطاعات الوزارية المعنية والفاعلين الاقتصاديين، وبتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار، مع الأخذ بعين التجارب الناجحة والممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

● وسيمكن هذا الإطار القانوني من الاستفادة من قدرات الابتكار والتمويل المتوفرة لدى القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، ومن ضمان تقاسم أفضل للمخاطر، وربط الكلفة بالخدمة ومستوى الجودة، كما سيساهم في إرساء ثقافة جديدة لتدبير الشأن العام تعتمد على تحديد الحاجيات وتقييم الأداء والنتائج في ضوء الأهداف المسطرة في البرامج التعاقدية؛

● وموازاة مع ذلك، وبدعم من مؤسسة التمويل الدولية (SFI) التابعة لمجموعة البنك الدولي، تم إحداث "خلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص" بوزارة الاقتصاد والمالية تركز أنشطتها على تطوير الممارسات الجيدة لإعداد وإنجاز مشاريع الشراكة ومواكبة الوزارات والمؤسسات العمومية في جميع مراحل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

حضرات السيدات والسادة؛

- إننا مدعوون إلى جعل حدث انعقاد هذا المنتدى فرصة سانحة لبلورة المقترحات العملية والآليات الإجرائية الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون بين بلداننا فيما يتعلق بتسريع وتيرة إنجاز البنيات التحتية اللازمة في المنطقة العربية، وتمكين شعوبها من الولوج إلى تجهيزات وخدمات أساسية متيسرة من حيث التكلفة والجودة؛
- ولا بد هنا من التنويه بالجهود المبذولة من طرف الدول العربية المشاركة في هذا الملتقى في تحقيق الأهداف المتوخاة عبر الخدمات المقدمة في إطار آلية التمويل العربي للبنيات التحتية، سواء على مستوى تمويل مشاريع الشراكة في البلدان الأعضاء، أو على مستوى المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية؛
- والعزم معقود على أن تصبح هذه الآلية رافعة هامة لتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية أو في المشاريع ذات البعد الإقليمي والاندماجي، وذلك نظرا للخبرة الكبيرة التي يتمتع بها مستشاروها في مجال البنيات التحتية والخدمات العمومية، ونظرا إلى اعتمادها على المقاربة التشاركية بمساهمة الفاعلين والمنتخبين المحليين والمجتمع المدني؛
- ومن المؤكد أن أشغال المنتدى وما سيتخللها من نقاش بناء ستخلص إلى اقتراحات خلاقة وتدابير متجددة من شأنها

توطيد الثقة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجلب
الاستثمارات الضرورية لتمويل التجهيزات الخاصة بالبنيات
التحتية والخدمات العمومية بمختلف الدول العربية، في ظل
الأزمة المالية والاقتصادية الصعبة التي يشهدها العالم.
وختاماً، أتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في هذا المنتدى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.